



كورونا خطر داهم .. واستنفار حكومي لمواجهة

أكدت محاسبة كل من يخالف بالعقوبات المنصوص عليها في القانون رقم 10 لسنة 1979

«التجارة»: لا يحق لأي جمعية أن تحصر بيع بضاعتها في فئة محددة

مفوض في اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في القانون والاستيلاء على البضاعة المضبوطة وبيعها للمجمهور من خلال المنافذ والأسعار المقررة بهذا القرار.

القوانين المعمول بها، مبيئة أن من يخالف ذلك يضع نفسه تحت طائلة المحاسبة بالعقوبات المنصوص عليها في القانون رقم 10 لسنة 1979 المعدل بالقانون رقم 117 لسنة 2013 في شأن الإشراف على الاتجار بالسلع والخدمات والأعمال الحرفية وتحديد أسعار بعضها ولائحته التنفيذية.

بقوانين وقرارات الوزارة التي يحرص على تطبيقها بحزم. من جانبها، أكدت وزارة التجارة والصناعة، انه لا يحق لأي جمعية تعاونية أن تفرض بيع السلع لأي مستهلك أو أن تحدد الفئة المسموح لها بالشراء.

وشددت وزارة التجارة في بيان صحافي على أن حصر وبيع البضاعة لفئة دون غيرها يعتبر مخالفة واضحة حسب للجميع. ودعا الى الالتزام

رشيد الفهم

أكد وزير التجارة والصناعة خالد الروضان انه يعلم أن مقاصد أعضاء مجالس إدارة بعض الجمعيات التعاونية حسة عند تقرير واتخاذ بعض القرارات، الا انه قال ان من واجبا في وزارة التجارة تطبيق القانون الذي سر لحماية المستهلكين ولخدمة للجميع. ودعا الى الالتزام

أكد استمرار التنسيق مع «الداخلية» للمحافظة على مصالح المتقاضين وضمان حقوقهم

المطاوعة لـ «الأنباء»: مجلس القضاء بانعقاد دائم لتصريف الأعمال والجلسات المستثناة

وذكر ان المجلس ينظر الى الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد وما تطلبتها من صدور قرارات وتعليمات يقصد المحافظة على سلامة المواطنين والمقيمين جراء الضرورة لانعقادها على نحو حقوق كل الضمانات القانونية والدستورية وراعي السلامة العامة والإجراءات الوقائية المطلوبة.

وأفاد بان العمل في أول أيام العطلة قد تم بالتنسيق التام والتشاور مع رؤساء الأجهزة القضائية المعنية ووزارة الداخلية، مؤكدا انه تم انعقاد الجلسات التي دعت الضرورة لانعقادها على نحو حقوق كل الضمانات القانونية والدستورية وراعي السلامة العامة والإجراءات الوقائية المطلوبة.



المستشار يوسف المطاوعة

عبد الكريم أحمد
كشف رئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار يوسف المطاوعة أن الدعوة وجهت لأعضاء مجلس القضاء للاجتماع صباح يوم السبت للتباحث بشأن القضايا بشكل عام على ضوء المعطيات المشار إليها، مشيرا إلى أنه تم الاقتراح بجعل المجلس بحالة انعقاد دائم للتوجيه بتصريف الأعمال والجلسات التي تستدعيها الظروف التي يقدرها.

للأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة، وقد أبدى الوزير والمسؤولون بوزارة العدل الاستعداد الكامل للتعاون للمحافظة على مصالح المتقاضين وضمان حقوقهم وتطبيق روح القانون.

خطوة تنظيمية اضطررنا لها لمنع الازدحام والحد من انتشار الكورونا

الذباب لـ «الأنباء»: حصر دخول سوق الشامية بـ «المدنية» إجراء احترازي ليوم واحد

تفعيل خطة الطوارئ وقادرون على تلبية الاحتياجات لمدة سنة كاملة

البعض طلب كميات غير معقولة مما دفعنا لوضع «ليमित» للمشتريات

وتابع أن قرارنا هذا ضمن لنا الأمن الغذائي والمخزون الخاص بأهالي منطقتي الشامية والشويخ، إضافة إلى الحد من انتشار الفيروس نتيجة المجاميع المهولة من المتسوقين، وطلب بعض المستهلكين كميات غير معقولة، ما يدفعنا إلى تحديد كميات من الأضناف لا يستطيع المستهلك تجاوزها، وطمان الذباب مساهمي جمعية الشامية والشويخ التعاونية بأنه جرى توفير جميع المنتجات بلا استثناء في الفروع التابعة للجمعية (البقالة) على مدار الساعة، كما أن توزيع سلة الأمن الغذائي لكل رب أسرة هدفه دعم الأسر نفسيا وليس إشعار المجتمع أن البلاد مقبلة على شح في الأضناف أو انعدام المخزون الخاص بالجمعية. واختتم أننا في مجلس الإدارة نعمل لما فيه المصلحة العامة وضمان صحة وسلامة الجميع ونحرص على عدم مخالفة القرارات والتعليمات، وعلى الجهات الأخرى تفهم واستيعاب أي إجراء احترازي يتم أخذه فجمعينا في قارب واحد وهدفنا واحد وهو حماية أبناء الوطن وتوفير المنتجات الغذائية والأساسية على مدار الساعة.

وأن المخزون الاستراتيجي متوفر ويكفي لمدة المحددة وفق خطة الطوارئ. وأعرب الذباب عن أسفه الشديد للحملة التفرسة التي تعرض لها مجلس الإدارة عبر وسائل التواصل والذي يسعى لخدمة المنطقة وسلامة المتسوقين، حيث ان السلوك الشرائي والتدافع الذي لاحظناه تطلب منا اتخاذ مثل هذه الخطوة، مشيرنا إلى أننا ملتزمون بقرارات ولوائح وزارة التجارة والصناعة وعدم استثناء أحد من الشراء من جمعيتنا. وتساءل إذا كانت الأسعار محددة من وزارة التجارة واتحاد الجمعيات التعاونية وموحدة ومتوافرة في كل الجمعيات التعاونية والأسواق الموازية فلماذا يرفض الآخرون خطوطنا الاحترازية هذه، والتي كان الهدف منها أيضا منع استغلال ضعاف النفوس من أصحاب البقالات والأسواق الموازية من شراء وتكديس السلع والأضناف وبيعها على المستهلكين في مناطقهم بأسعار مرتفعة؟ إضافة إلى الإقبال الكبير على جمعيتنا من كل مناطق الكويت



صالح الذباب

الفرع أو شح المواد يلزمون بالانتظار؟ ولماذا يسمح بدخول المستوصف لأهالي المنطقة فقط؟ موضحا أن الأمر لا يتجاوز كونه عملا تنظيميا بحتا. وأوضح أن مجلس الإدارة أصدر أمس بياناً أوقف فيه قرار حصر دخول سوق الشامية المركزي بالبطاقة المدنية وذلك استنادا إلى خطة الطوارئ الاحترازية التي تم وضعها بشكل مسبق لتفعيلها عند الحاجة، والتي جرى تفعيلها اول من أمس نظرا لما تمر به البلاد من حالة طارئة وتنفيذا لقرارات مجلس الوزراء، وعليه تم وقف القرار ابتداء من الساعة 12 ظهر أمس، مؤكدا قدرة مجلس الإدارة على تلبية احتياجات جميع المستهلكين ومقيمين،

محمد راتب

أكد رئيس مجلس إدارة جمعية الشامية والشويخ التعاونية صالح الذباب تصريح خاص لـ «الأنباء» أن قرارنا الأخير يقصر عمليات التسوق في السوق المركزي على أهالي المنطقة لا يعود كونه عملية تنظيمية واحترازية بحته مدتها يوم واحد فقط في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها الكويت بهدف منع جموع بالآلاف دخلت السوق المركزي والتي يمكن من خلالها انتشار الوباء، حيث شهد أول من أمس ازدحاما غير مسبوق للحصول على السلع والمنتجات الغذائية. وذكر أن مخالفة «التجارة» لنا بسبب هذا الإجراء الاحترازي أمر مؤسف، حيث ان الهدف منه الوقاية لا مخالفة القرارات، في حين كنا نتمنى تعميم هذه التجربة من قبل الجهات المعنية ومطالبة الجمعيات بعدم البيع إلا للمساهمين والقاطنين في المنطقة، متسائلا: لا يتم إلزام المساهمين بالشراء من فرع التموين الخاص بمنطقتهم ولا يسمح لهم بالشراء من فرع آخر وفي حال تعطل عمل



سطم الجلال خلال إحدى الجولات التفتيشية



جانب من الجولة

فور صدور قرار مجلس الوزراء المتضمن منع التواجد داخل جميع أنواع صالات المطاعم والمقاهي بما فيها التي داخل مراكز التسوق، تم عقد اجتماع برئاسة مدير إدارة تفتيش محافظة الفروانية بالهيئة العامة للغذاء والتغذية سطم الجلال وذلك لتشكيل وتوزيع فرق التفتيش المختصة وشرح آلية تنفيذ قرار مجلس الوزراء المقرر بشأن منع التجمع داخل صالات المطاعم والمقاهي كما قام الجلال بالإشراف على عدد من الجولات التفتيشية على المنشآت الغذائية التابعة لمحافظة الفروانية تنفيذا لقرار مجلس الوزراء بشأن منع التجمعات في صالات المطاعم والمقاهي، وكذلك للتأكد من جميع الاشتراطات الصحية والفنية التي قررتها القوانين واللوائح ذات العلاقة.

أصحاب مطاعم ومقاهٍ لـ «الأنباء»: الغلق مستمر

قرارا بمنع الشيعة قاموا كذلك بالالتزام بهذا القرار وتطبيقه فور صدوره، وان كان هذا القرار خفض من عدد مرتادي المطاعم والمقاهي، الا انهم التزاما به كونه قرارا صادرا من مجلس الوزراء وواجب التنفيذ.

وأكد أصحاب المطاعم والمقاهي انهم التزاما منذ يوم الخميس 12 الجاري بغلقها لحين اشعار آخر، متماشيا مع قرارات الدولة ومن

الى اغلاق الأندية والمعاهد الصحية الخاصة. وأوضح عدد من أصحاب تلك المطاعم والمقاهي في تصريحات خاصة لـ «الأنباء» انه منذ بداية ظهور فيروس كورونا في الكويت قاموا باتخاذ كل الإجراءات الوقائية ولاسيما التعقيم المستمر، والتأكد على العاملين في المطاعم بارتداء الكمامات والقفازات، موضحين انه بعد اتخاذ مجلس الوزراء

أعلن عدد من أصحاب المطاعم والمقاهي يوم أمس على حساباتهم بمواقع التواصل الاجتماعي بغلقها اعتبارا من يوم أمس الخميس 12 الجاري ولحين اشعار آخر، وذلك بعد صدور قرار من مجلس الوزراء المتضمن منع التواجد داخل صالات المطاعم والمقاهي بما فيها المتوافرة داخل المولات والأسواق المركزية، إضافة

خليفة لـ «الأنباء»: مستمرون بتوريد الأكياس لـ «المطاحن» والمستشفيات والجمعيات

المصانع الداعمة لقطاع الأغذية والمواد الطبية تعمل بكامل طاقتها

بكل طاقتها الإنتاجية دون توقف، لافتة إلى أن التعميم شدد على ضرورة زيادة الطاقة الإنتاجية لهذه المصانع لتغطية الطلب في السوق المحلي خلال الأوضاع الراهنة. وأفادت خليفة بان المصانع تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية حفاظا على مصلحة القطاع الصناعي والاقتصاد المحلي والعمل مستمر بشكل اعتيادي دون خلل أو تقصير.

وكشفت أن المصنع قام بزيادة الطاقة الإنتاجية كونه يقوم بإنتاج الأكياس البلاستيكية للعديد من الشركات ومن بينها شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية وكذلك شركة أمريكنا وكذلك تقوم بتوريد الكثير من الأكياس لصديليات، فضلا عن توريد



م. سارة خليفة

تلقت مجموعة من المصانع وخاصة المتعلقة بالقطاعين الغذائي والطبي تعميما من الهيئة العامة للصناعة للعمل بكامل طاقتها الإنتاجية وذلك بعد اعلان مجلس الوزراء العطلة أسبوعين للقطاع الحكومي كإجراء احترازي لمواجهة فيروس كورونا وذلك للحفاظ على استمرار هذه الخدمات وتوفيرها. وفي هذا السياق، أكدت مسؤولية الإنتاج في الشركة الكويتية للمنتجات البلاستيكية - مجموعة البشر والكاظمي م. سارة خليفة لـ «الأنباء» ان العمل مستمر في تصنيع ولصناعة المواد الطبية للمعمل

«الجمارك»: استمرار العمل في جميع الإدارات

الجهات الحكومية وبحث نظام العمل في مختلف الإدارات وببحث آلية التعامل مع السلع والبضائع الجمركية وأيضا بحث الاستعدادات الاحترازية الصحية بما يضمن سلامة منتسبي الإدارة العامة وسلامة المسافرين والبضائع. وخلص الاجتماع التنسيقي الى استمرار رجال الجمارك كل في موقعه انطلاقا لدور الجمارك وارتباط الإدارات ببعضها البعض في تسيير العمل والإفراج الجمركية. وتم الاتفاق خلال الاجتماع على تفعيل خطط الطوارئ الجاهدة مسبقا ومخاطبة عدة جهات في الدولة لفتح منافذ للتواصل لاستمرار انسيابية العمل وتدفق البضائع إلى الكويت والحصول على الموافقات المتعلقة بالإفراجات الجمركية.



سليمان الفهد مترنسا الاجتماع

أهداف الاجتماع والمتمثلة في الاطلاع على ما ورد في البيان الأسبوعي لمجلس الوزراء أمس الموافق 11 مارس والوقوف على آلية التعامل مع تعميم ديوان الخدمة المدنية بشأن تعطيل العمل في

تنفيذا لتوجيهات مجلس الوزراء بانتظام العمل في الجهات ذات الأعمال الضرورية، وانطلاقا من المصلحة العامة ونظر لدور الجمارك المؤثر في تسيير تدفق البضائع الواردة بحرا ووجوا وبريا ولإشرافها على التخليص الجمركي على البضائع وبما لا يؤثر على امداد الأسواق بكل السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية، ترأس مدير عام الإدارة العام للجمارك بالإنابة سليمان الفهد، صباح أمس في ديوان عام الجمارك في منطقة الشويخ اجتماعا تنسيقيا استثنائيا ضم نواب المدير العام ومديري الإدارات وذلك لمبحث نظام العمل خلال فترة الإجازة الرسمية للدولة. واستهل الاجتماع بعلمة إلى سليمان الفهد، أكد فيها

«التربية»: إنهاء العام الدراسي ليس من صلاحياتنا

مشيرة الى انه بعد دوام 11 يوما طلب مني المسؤولون في المنطة التعليمية الحجر في المنزل.

وأضافت: راجعت الطبيب المختص ونصحتي بالبقاء في المنزل واليوم الجمعة سيكون من على دخولي البلاد 14 يوما، لافتة الى انها ستراجع الطبيب للحصول على كتاب يقيد حلولا من الإصابات بوباء للتربية عند مباشرتنا لأعمالنا نهاية الشهر الجاري بإذن الله.

وستكتف جهودها بالتنسيق مع التوجيه الفني لتقديم تصور واضح ومتكامل للجنة التعليمية يوم الأربعاء المقبل، مشيرة الى ان الوزارة ستضع البدائل والخطة من خلال التقرير وترتك المجال مفتوحا للجنة التعليمية إذا ما كان لها رأي بالإضافة أو التعديل. وأكدت المصادر ان عملية إنهاء العام الدراسي واعتماد نتيجة الفصل الدراسي امر ليس بيد وزارة التربية ولا من

عبد العزيز الفضلي

رغم منح الحكومة اجازة رسمية لمدة اسبوعين للجهات الرسمية والأهلية غير ان وزارة التربية لا زالت تعيش في نفق مظلم من حيث استكمال العام الدراسي من عدمه. وكشفت مصادر تربوية مطلعة لـ «الأنباء» ان القابات التربوية لا زالت تبحث عن حلول للخروج من المازق